المحاضرة السادسة

أهم مبادئ ومؤسسات الصهيونية

اتسمت الحركة الصهيونية منذ البداية بعامل التنظيم، واستغلت الديانة اليهودية لتحولها إلى هوية، وعملت على مدى نصف قرن كامل لإقامة الكيان انطلاقا من قرارات مؤتمر بازل، الذي دلّ على أن فلسطين مستهدفة لإقامة الوطن رغم البدائل المطروحة، وتم توظيف مختلف فئات العمال الزراعيين والصانعين، واستعين بالهجرة لتعمير المستوطنات التي تم التخطيط لها، فاحتلت بذلك الهجرة مكانة هامة في المخطط الصهيوني العالمي، كما تم ابتكار حل لقضية الثقافة، فالمهاجرون حتما من بلدان وثقافات مختلفة، لأجل ذلك اعتبرت العبرية لغة رسمية لإثارة الحنين والعامل المشترك، بينما أهملت الديانة وتم وصفها بالعامل غير الأساسي، رغم أن اليهود قد يشتركون في الديانة أكثر من اللغة العبرية فلغتهم العبرية عموما كانت ضعيفة بالنسبة لغالبيتهم، وعلى رأسهم تيودور هرتزل الذي أقر سابقا "أننا لا نستطيع التخاطب بعضنا مع البعض باللغة العبرية فمن منا لديه معرفة كافية ليطلب تذكرة قطار باللغة العبرية." ، وحينما أراد تأدية الصلاة في كنيس مدينة بازل قبيل افتتاح المؤتمر الصهيوني الأول، اضطرّ لتعلم كلمات عبرية خاصة بالصلاة، وعلق على ذلك:" إن تلك الكلمات العبرية ضغطت عليّا أكثر من خطابي الافتتاح والاختتام في المؤتمر... وأكثر من إدارة الجلسات بأسرها."

واحتلّ الدين اليهودي مرتبة ثانوية في الدولة اليهودية فقد صرح بخصوص ذلك هرتزل "هل سننتهي إلى حكومة ثيوقراطية لا بالتأكيد... سنحصر كهنتنا داخل حدود المعابد، كما سنحصر بالمثل جيشنا داخل حدود معسكراته، سوف يتلقى جيشنا وكهنتنا منا كل احترام رفيع بقدر ما تستحقه وظيفتهما القيمة، ولكنهما لا يجب أن يتدخلا في إدارة شؤون الدولة..." فكانت بذلك أفكار الصهيونية علمانية، وهرتزل نفسه كان بعيدا عن التدين، فحتى عندما كان في القدس تناول لحم الخنزير... وعندما مات رفض الحاخام سولو فيشك إقامة الصلاة على روحه، في مدينة برست الروسية، بدعوة أن هرتزل لم يكن متدينا، مما أدى بزئيف دوف (أبو مناحيم بيجن) وتيودور شيرمان (جد اربيل شارون) لكسر باب المعبد الديني في تلك المدينة بالفأس، لإقامة الصلاة على روح هرتزل التي لم يحضرها سوى ثلاثة أشخاص فقط، إن هذا التوجه الصهيوني فتح الباب على مصراعيه لكل الاتجاهات والديانات وحتى فئات اليهود، لخدمة أهداف الصهيونية التي لم تعر اهتماما للدّين والتدين.

وقبل وفاة هرتزل اهتمت الصهيونية بتدعيم نفسها بمجموعة من المؤسسات إلى جانب نشاطها السياسي، ومن بين هذه المؤسسات إنشاء بنك استيطان يهودي يكون بمثابة "الشركة اليهودية".

وأعلن في المؤتمر الصهيوني الثاني عام ١٨٩٨ عن قيام اللجنة التنفيذية الصهيونية بعقد مؤتمر خاص لتأسيس صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار والمتوقع –حينها- أن يباشر أعماله خلال عام، وبالفعل تم خلال انعقاد المؤتمر الصهيوني الثالث عام ١٨٩٩ تبنى القرار المتضمن إنشاء الصندوق، وتم تسجيله في لندن على شاكلة شركة مساهمة محدودة، وخصص مائة سهم من الأسهم

التأسيسية التي بلغ عددها (٢٠٠ مائتين) للجنة التنفيذية في المنظمة الصهيونية العالمية، حتى يسهل على تيودور هرتزل ومؤيديه السيطرة على الصندوق ونشاطاته، لكنه في الواقع لم يباشر عمله حتى انعقاد المؤتمر الصهيوني الخامس في ديسمبر عام ١٩٠١، أما عن المهام والنشاطات التي أوكلت إليه فقد تم تحديدها كما يلي:

- إنشاء حركة تصنيع وإقامة شركات نقل وملاحة وتأمين، والاعتماد في كل هذا على يد عاملة يهودية
- ضمان الدعم المالي للمستوطنات اليهودية عن طريق القروض والكفالات والرهونات .
- دعم شتى الأنشطة التجارية في فلسطين وسوريا.
- شق الطرق وإنشاء سكك الحديد.
- إقامة بنوك مالية في شتى أنحاء فلسطين وسوريا.

وقد عقد هرتزل آماله على هذا البنك لتمويل المشاريع الاستيطانية، وتحصيل مليوني جنية استرليني، إلا أن ما تم جمعه وصل إلى ٤٠٠ ألف جنية فقط، لهذا قررت إدارة البنك في١٩٠٢ إقامة شركة مصرفية فرعية أطلق عليها اسم "بنك أنجلو بالستينا" لحوربوريشف، أي الشركة الانجليزية- الفلسطينية، ثم عرف لاحقا ببنك أنكلو فلسطين (البنك البريطاني الفلسطيني)، وكان مقره في يافا بدأ برأسمال قدره أربعون ألف جنيه ثم أصبح من أهم البنوك وشكل قوة اقتصادية لنشاطات الحركة الصهيونية، حيث اعتبر المكان الرئيسي لإيداع أموال المنظمة الصهيونية واستثماراتها، وكذلك كانت أهميته بالنسبة لليهود في فلسطين، إذ كانوا يودعون أموالهم فيه ويقومون بكل المعاملات المصرفية من خلاله، واستمر حتى بعد قيام الكيان لكنه حوّل اسمه إلى البنك الوطني الإسرائيلي (بنك لتوسل يسرائيل)، وحتى عام ١٩٥٤ هو البنك الوحيد المعتمد من قبل الحكومة لإصدار العملة الإسرائيلية إلى غاية إقامة البنك المركزي "بنك إسرائيل".

واستمرت منظمة الصهيونية العالمية في تنظيم أجهزتها المالية والإدارية فأسست مؤسسات مالية جديدة أهمّها "الصندوق القومي الإسرائيلي" (كيرن كيمت ليسرائيل) بموجب قرار المؤتمر الصهيوني الخامس عام ١٩٠١، وهو صندوق مركزي للحركة الصهيونية مهمته استملاك الأراضي بفلسطين وإعدادها للاستيطان وزرع الغابات فيها، ترجع فكرة تأسيسه للصهيوني "تسغى هرمان شبيرا"، وكان "شبيرا" قد طرح فكرته سابقا في أحد تجمعات اليهود عام ١٨٨٤، وأعاد طرحها مرة أخرى في المؤتمر الصهيوني في بازل عام ١٨٩٧، والمرة الثالثة في المؤتمر الصهيوني الخامس عام ١٩٠١، ولعب هذا الصندوق دورا هاما في عملية الاستيطان في فلسطين وشراء الأراضي معا، وجاء في النظام العام للصندوق أن "الأراضي التي يتم شراؤها لا يتم بيعها وتكون ملكا أبديا للشعب اليهودي في أرض آبائه وأجداده."، ويمكن تأجير الأراضي لمدة تصل إلى ٤٩ سنة حسب شروط مقيدة لغرض منع السمسرة على الأراضي أو تحويلها إلى غير اليهود، بمعنى أن هذه الأراضي كانت وقفا لليهود لا تباع ولا تشترى ولا ينتفع بها غير اليهود كحال

الأوقاف عند المسلمين.

والمهام التي كلف بها عموما الصندوق القومي الإسرائيلي الكيرن كايمت يمكن توضيحها في هذه النقاط:

- جعل الأراضي وقف أبدي على "الشعب اليهودي" لا يجوز بيعها أو التصرف فيها وتنتقل بين المزارعين اليهود مقابل دفع أجرتها، ويجوز أن يكون الانتقال وراثيا.

- إتاحة الفرصة أمام الذين لا يملكون شيئا في استئجار الأرض التي تساعدهم وتشجعهم على الاستيطان.

- العمل اليهودي مضمون ويجب أن يقتصر على اليد العاملة اليهودية.

- مراقبة الأراضي وكيفية استغلالها واستثمارها.

- منع المضاربة في بيع الأراضي كي لا يؤدي ذلك إلى إحداث مشاكل في أسعار الأراضي بأي طريقة كانت.

لقد تمكن "الكيرن كيمت" من عقد عدة صفقات، كانت هي الأساس للاستيطان الصهيوني في فلسطين، إذ وعلى يده تمت عمليات شراء أراضي "مرج ابن عامر" ومناطق في خليج "حيفا" وفي شمالي "النقب" وغيرها، وكان الشراء من إقطاعيين عرب بالدرجة الأولى، كما لجأ إلى طرق مشبوهة للاستيلاء على الأراضي، وتمكن "الكيرن كيمت" من السيطرة على ما مجموعه ٩٣٣٠٠٠ دونم من مجموع أراضي فلسطين حتى عام ١٩٤٨، وعدّل نشاط الصندوق لاحقا بما تناسب مع حكومة الكيان الصهيوني، بعد أن قدم خدمات لا تعدُّ ولا تحصى للصهيونية وحركة الاستيطان الصهيوني في فلسطين قبل عام ١٩٤٨.

وإلى جانب هذه المؤسسة البالغة الأهمية ظهر أيضا "مكتب فلسطين" الذي تأسس عام ١٩٠٨، وشركة تطوير الأراضي عام ١٩٠٩، وكان مكتب فلسطين تابع للمنظمة الصهيونية العالمية، تأسس في مدينة يافا، برئاسة الصهيوني "أرثرروبنسي"، الذي أدخل أسس العمل الاستيطاني في فلسطين ومنحه آفاق جديدة، خاصة الاستيطان التعاوني، وقام هذا المكتب بإدارة مزارع تجريبية في عدة أماكن في فلسطين لأجل تأهيل مزارعين يهود للعمل في الأراضي الزراعية التابعة للمستوطنات، واهتم بإيجاد طرق زراعية جديدة وتطويرها لتصبح جزءا من مكونات الزراعة العبرية في فلسطين، لتقوية المنافسة ضد الزراعة العربية الفلسطينية، وقام المكتب بتجنيد أموال من متبرعين يهود من مختلف أنحاء العالم، واستثمرت في مزارع حمضيات وكروم، كما عمل المكتب على دعم إنشاء مستوطنات في بوريا ومجدال قرب طبرية، وكركور وغيرها من المناطق.

وكما اعتمدت المنظمة الصهيونية على العمل الاستيطاني وإنشاء المؤسسات المالية، اعتمدت أيضا على العمل الدبلوماسي لتحقيق أهدافها، وكانت ألمانيا أول دولة يتجه إليها هرتزل طلبا للمساعدة، لأنه عارض بشدة مبدأ التسلل التدريجي إلى فلسطين، إذ كانت خطته تهدف إلى الحصول على ميثاق أو تصريح من السلطان عبد الحميد، وبموجبه يمنح اليهود الحق في الإقامة في فلسطين ويتمتعون بحكم ذاتي، فكان بحثه بهذه الصورة عن شرعية دولية لعملية الاستيطان.

وكان اختيار هرتزل للوساطة الألمانية لعدة أسباب ومنها: أن اليهود الألمان شكلوا نسبة كبيرة من يهود أوروبا الغربية، بالإضافة إلى ثقافة هرتزل الألمانية التي أمل من خلالها على إيصال فكرته واستدرار العطف حول قضيته، كما شجعت العلاقات الجيدة بين ألمانيا والدولة العثمانية هرتزل على توسط ألمانيا وسعيها لصالح الصهيونية، فقد وجدت ألمانيا في الدولة العثمانية مجالا لاستثمار رؤوس الأموال، واعتبرت من جهتها الدولة العثمانية ألمانيا سندا قويا وحليفا في وجه الأطماع الإنجليزية والفرنسية والروسية، بالإضافة إلى الصداقة التي كانت تجمع إمبراطور ألمانيا "غليوم الأول" بالسلطان العثماني "عبد الحميد الثاني".

وبعد سعي حثيث من طرف هرتزل واتصاله بعدة شخصيات أتيح له أخيرا مقابلة الإمبراطور في الأستانة في ١٨ أكتوبر عام ١٨٩٨ عندما كان هذا الأخير في طريقه للقدس، وقام هرتزل بعرض مشروعه الاستيطاني في فلسطين الذي اختار له الحماية الألمانية أو كما وصفها هرتزل "شركة قانونية تحت الحماية الألمانية"، وضرب على الوتر الحساس لدى حكام أوروبا الغربية، وهو أن المشروع سيخلص البلدان الأوروبية من "عناصر الشغب من فقراء اليهود في أوروبا لتوطينهم في المحمية الفلسطينية، كي يتم إبعادهم عن الأحزاب الاشتراكية والنشاط الثوري بشكل عام، وتجدر الإشارة أن الوزير المفوض الأمريكي في الأسيتانة "شتراوس" قام بدور كبير لتسهيل لقاء هرتزل بالإمبراطور، محاولا إقناعه بأهمية المشروع الصهيوني للعالم الغربي، ورغم نظرة الإمبراطور ومعاداته لليهود فإنه أظهر تعاطفا مع فكرة هرتزل وحدّد لقاء مجددا بينهما في فلسطين.

لقد حاول هرتزل جاهدا أن يحصل بواسطة ألمانيا صديقة الدولة العثمانية على موافقة السلطان عبد الحميد على تأسيس دولته اليهودية في فلسطين، وعند اجتماع الإمبراطور بالسلطان عبد الحميد الثاني تطرق الإمبراطور إلى معاناة اليهود وضرورة السماح لهم بالاستيطان في فلسطين، ولكن الإمبراطور لمس من السلطان معارضة وفتورا فتوقف عن الحديث في الموضوع، ووصل قرار السلطان عبد الحميد الثاني إلى مسامع هرتزل الذي لم ييأس، وكان موقف السلطان عبد الحميد الثاني مرضيا لفرنسا وبريطانيا اللتين كانتا تراقبان الأوضاع بحذر، وعارضتا امتداد النفوذ الألماني وتحالف الصهيونية معها خوفا على مصالح فرنسا في لبنان وسوريا، ومصالح بريطانيا في قناة السويس.

وعند وصول الإمبراطور الألماني للقدس بتاريخ ٠٢ نوفمبر ١٨٩٨، استقبل هرتزل وباقي أعضاء الوفد الصهيوني وأبلغهم أنه لا يستطيع دعمهم في مسألة إقامة "محميتهم" أو كيانهم السياسي اليهودي في فلسطين، وكانت المقابلة الأولى قد اتسمت بطابع ودّي، على عكس المقابلة الثانية في بيت المقدس إذ كان الإمبراطور فيها أكثر تحفظا، وظهر جليا أن مشاريع هرتزل في فلسطين تتجاوز القدرة الألمانية، وفشل بذلك هرتزل وضاعت جهوده التي بذلها لدى القيصر الألماني، ولم تتمكن الصهيونية من الحصول على دعم الساسة الألمان وإلى غاية ١٩١٤ لم تبدي الحكومة الألمانية اهتماما جديا بالصهيونية، رغم أن المنظمة الصهيونية كانت ذات صبغة ألمانية قوية، والكثير من قادتها من يهود ألمانيا، كما كانت قرارات

المؤتمرات الصهيونية تصدر باللغة الألمانية، وكان مقر اللجنة التنفيذية الصهيونية في كولونيا منذ عام ١٩٠٥ ثم انتقل إلى برلين عام ١٩١١.

أمام الفشل الدبلوماسي الألماني قرر هرتزل الاتصال مباشرة بالسلطان العثماني بنفسه والحصول على موافقته، ففلسطين كانت تحت حكمه المباشر، فبذل هرتزل جهودا كبيرة للاتصال بالسلطان، ونجح في مقابلته كما أرسل له عدة مبعوثين قبل لقائه وبعده لكن رغم ذلك إلا أنه فشل في تحقيق مراده.

وقد عبّر هرتزل صراحة عن هدفه الدبلوماسي عند الاتصال بالسلطان العثماني فقال: "... وتتجه مساعينا الآن للحصول على براءة "اعتراف" من الحكومة التركية بحيث تأتي هذه البراءة في ظل سيادة صاحب الجلالة السلطان العثماني، وحين تصبح هذه البراءة في حوزتنا شريطة اشتمالها على الضمانات القانونية، وسوف نجلب للحكومة التركية منافع لقاء منحها هذه البراءة"، فالعمل الدبلوماسي والحصول على موافقة السلطان العثماني باستيطان اليهود في فلسطين كان يعني لهرتزل خطوة سياسية تحقق له شرعية دولية.

وكان هرتزل قد أعلن أمام المؤتمر الصهيوني الثالث عام ١٨٩٩ أن اتصالاته التي بدأها مع العثمانيين عام ١٨٩٦ لابد لها أن تستمر، ولابد للحركة الصهيونية من الحصول على تأييد دولي لمسعاها قبل البدء بإرسال المهاجرين اليهود إلى فلسطين، وحاول عن طريق مراسلة السلطان العثماني عام ١٨٩٩ والبحث عن وسطاء سياسيين ليصلوه به لكنه فشل، إلى أن التقى بالمستشرق المجري اليهودي المدعو "أرمينيوس فامبيري" الذي كان أستاذا بجامعة بودابست متقنا لاثنتي عشر (١٢) لغة، واعتنق خمسة أديان، وكان على علاقة شخصية بالسلطان العثماني، ووعده هرتزل بمساعدة مالية إذا أثمرت جهوده مع السلطان، وفي عام ١٩٠١ اقترح هرتزل مساعدة مالية للحكومة العثمانية لتتخلص من ديونها مقابل تسليم فلسطين للاستيطان اليهودي.

ويبدو أن الحركة الصهيونية كانت على علم بالذائقة المالية التي تعاني منها الدولة العثمانية في تلك الفترة، فتخيل هرتزل أن المال سيفتح أمامه أبواب فلسطين وسيؤثر على سياسة عبد الحميد تجاه اليهود، وفي هذا الصدد دوّن في مذكراته "علينا أن ننفق عشرين مليون ليرة تركية لإصلاح الأوضاع المالية في تركيا..." ونجح في اقناع "فامبيري" بالتوسط له لدى الباب العالي، ونجحت مساعي "فامبيري" بدوره في افتكاك موعد لصاحبه لدى السلطان، وتمت دعوة هرتزل إلى الأستانة في مايو عام ١٩٠١ لمقابلة السلطان لأول مرة بصفته زعيما يهوديا وصحفيا بارزا، وكان فامبيري قد حذره من إثارة قضية فلسطين ورغبة اليهود في الاستيطان فيها لقداستها عند المسلمين، وبعد وصول هرتزل إلى الأستانة بخمسة أيام وفي ١٧ مايو ١٩٠١، تمت المقابلة بين هرتزل والسلطان عبد الحميد الثاني وبعد حوالي الساعتين من عمر المقابلة، لم يتعرض هرتزل للقضية الصهيونية إلا عرضا، ولم يتكلم عن الهجرة وأي مؤسسات صهيونية، وكل ما طلبه بعد أن عرض مساعداته المادية على السلطان، هو صدور بيان ودي من السلطان يعد بتقديم الدعم لهرتزل وأصدقائه حينما تدعو الحاجة لذلك مستقبلا.

ومن جهته السلطان العثماني كان على علم بحقيقة مطلب هرتزل، فقد وصلت إليه أنباء عن ما يريده منذ مدة قبل اللقاء بواسطة عدة طرق منها ما أخبره به "نيولنسكي" رئيس تحرير "بريد الشرق" عام ١٨٩٦. واستمرت محاولات هرتزل لإقناع السلطان عن طريق الوساطة المختلفة من زعماء العرب والأتراك والشخصيات البارزة، وعرض الأموال والرشاوى واستعمل بعض قادة الصهيونية للتأثير على قرار السلطان، فقد أرسل هرتزل المدعو "قره صو" برسالة مضمونها أن الحركة الصهيونية مستعدة في مقابل منح اليهود الحق في إقامة وطن قومي لهم في فلسطين أن نقوم بتوفير ما يلزم لسدّ النقص في الميزانية التركية ... وأن تقدم للدولة قرضا قدره خمسون مليونا من الجنيهات، بالإضافة إلى هدية لخزينة السلطان قدرها خمسة ملايين جنيه.

رفض السلطان العثماني عبد الحميد الثاني كل العروض المادية الضخمة التي قدمها هرتزل، ولم يستجب له وللوساطة التي قدمها، وكان رده التاريخي حول منح فلسطين لليهود بقوله: "انصحوا الدكتور هرتزل بألا يتخذ خطوات جديدة في هذا الموضوع، إني لا أستطيع أن أتخلى عن شبر واحد من الأرض فهي ليست ملك يعنيني بل ملك شعبي، لقد ناضل شعبي في سبيل هذه الأرض ورواها بدمه، فليحتفظ اليهود بملاييهم، إذا مزقت إمبراطوريتي فلعلهم يستطيعون آنذاك أن يأخذوا فلسطين بلا ثمن، ولكن يجب أن يبدأ ذلك التمزيق في جثثنا فإني لا أستطيع الموافقة على تشريح أجسادنا ونحن على قيد الحياة."

لم تتوقف مساعي هرتزل طيلة المدة الممتدة من ١٨٩٦ إلى ١٩٠٢ مع الدولة العثمانية من أجل السماح لليهود بالهجرة ومنحهم فلسطين، واستعمل هرتزل وسائطه وأنفق أمواله على الرشاوى، لكن اليهود لم يحصلوا إلا على السماح الذي منحه السلطان العثماني للمهاجرين اليهود بالاستقرار متفرقين في جميع الولايات الأسيوية التابعة لسلطته، باستثناء فلسطين، ويمنحون بذلك الجنسية العثمانية ويطالبون بدفع الضرائب، والخدمة العسكرية ويخضعون لكل قوانين البلاد، أما فلسطين فلم يفتح باب الهجرة إليها في وجه اليهود، ولم تقبل الدولة العثمانية أبدا فكرة إعطاء فلسطين لهم ليقيموا فيها دولتهم، وردّت الصهيونية على السلطان العثماني بأن دبّرت له مؤامرة لخلعه، وكان رسول هرتزل "قره صو" الذي طرده السلطان سابقا ضمن أحد الثلاثة أفراد الذين قاموا بتسليم قرار عزله إليه عام ١٩٠٩.